أكد أن تراجع أرقام الإسلاميين في الانتخابات رسالة وصلتنا من الشعب وستكون محل تمحيص وتدقيق

العمير لـ «الأنباء»: مستجوب الخالد لم يستطع أن يثبت أن الوزير نال كسباً غير مشروع وموقفنا مع الوزير جاء متوافقاً شرعاً ودستوراً ومازلنا نعتز به

(تصوير هاني الشمري)

أسامة أبوالسعود

رفض النائب د.علي العمير بشدة المساس بمناهج التوحيد والعقيدة والتي اعلنت وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي د.موضي الحمد تعديلها، مؤكدا ان هذه المناهج هي التي فطر عليها المجتمع والتي امرنا ربنا بها ونبينا محمد ﷺ، وشدد على انه لا يوجد هناك سقف يمنعنا من استخدام اي وسيلة من الوسائل الدستورية بحق الوزيرة «لكننا متريثون ونستخدم الادوات بقدرها».

وشدد النائب د.علي العمير، في لقائه مع «الأنباء»، على ان مناهج التربية الاسلامية وضعها علماء افاضل منهم د.عجيل النشمي وهي لا تمس الاخوة الشيعة انما ذكرت قضية متعلقة بعبادة القبور والتوسل بها وهي قضية لا تتعلق بالشيعة فهناك من اهل السنة من يفعل هذا الامر، والمتصوفة يفعلون ذلك ايضا.

كما رفض د.العمير وصف التجمع السلفي بأنه موال للحكومة، مؤكدا ان مواقف التجمع هي موالاة الحق، فإذا كان في معارضة الحكومة سنقف مع هذا الخط واذا كان الحق مع مواقف الحكومة سنقف معها وسنلتزم بالحيادية وتغليب المصلحة العامة.

وقال د.العمير ان التجمع السلفي وحدس جميعنا نلنا ما نلنا في الانتخابات الماضية، وعلى الاخوة ان يعلموا ان اي تأزيم قادم لن يخدمنا، واصفا استجواب وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد بأنه وراءه دوافع شخصية، مؤكدا انه لا يجوز لمؤيدي استجواب الخالد ان يتهموننا الآن باننا خدعنا لأن الاحالة للنيابة العامة لم تكن صحيحة، فهم لا يعولون على هذا الامر اصلا والمقصود كان رأس الوزير.

وشدد د.العمير على ان «الحكومة ليست خصما لنا بل هي حليف لمجلس الامة وفقا لنص المادة 50 من الدستور، فالاصل في علاقتنا مع الحكومة هو التعاون وليس الترصد ولا التقصد».

واكد ان النواب الاسلاميين لم يحولوا ابدا مجلس الامة الى مجلس وصاية على المجتمع، مشددا على ان هناك من غير الاسلاميين من يريد الآن الوصاية ويريد ان يكسر القوانين التي وافق عليها الشعب ومنها قضية الاختلاط والحجاب.

ووصف د.العمير المجتمع بأنه مع مسلم ومتدين ولا يحب الانفلات ولا الانحراف، وللاسف فإن ما ينادي به البعض الآن هو تحرير المجتمع من القيود والضوابط الشرعية.

واعلن ان شخصيات كبيرة قادت مصالحة بين التجمع السلفي والحركة السلفية وكشف ان الجمعية العمومية للتجمع السلفي ستعقد في شهر اكتوبر او نوفمبر المقبل لاختيار امين عام جديد والمكتب السياسي للتجمع نافيا في الوقت ذاته ان يكون هناك أي لوم وجه لخالد السلطان جراء الاخفاق الذي شهده التجمع في الانتخابات الماضية، وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

الحكومة ليست خصماً لنا بل هي حليف لمجلس الأمة فالأصل في علاقتنا معها هو التعاون وليس الترصد ولا التقصد

التجمع السلفي يوالي الحق فإذا كان في معارضة الحكومة فسنقف مع هذا الخط وإذا كان الحق مع الحكومة فسنقف معها وسنلتزم بالحيادية وتغليب المصلحة العامة

بداية كيف تنظرون للزوبعة التي أثيرت مع تصريحات وزيرة التربية والتعليم العالي د.موضي الحمود حول تعديل المناهج التعليمية بما يسمح بإزالة فقرات من منهج التربية الإسلامية فيما يخص عقيدة الاخوة الشيعة؟

نؤكد ان ما اثير هو عبارة عن إخفاق غير متوقع من الوزيرة وخاصة ان القضية التي أثارتها ليس لها أي مواءمة سياسية بل اننا كنا قبل التصريحات بيومين فقط ـ في اللجنة التعليمية نناقش المناهج مع الوزيرة ومع أركان الوزارة ولم تتحدث الوزيرة بأي شيء حول إزالة فقرات معينة في مناهج الصفين العاشر أو الثاني عشر أو غير ذلك.

وزيادة على ذلك فإن هذا الموضوع ليس بجديد وإنما أثير من قبل من بعض النواب مثل الأخ النائب صالح عاشور واحمد لأري سابقا، وتمت الاجابة عن اسئلتهم واغلق الموضوع، ونحن نستغرب ان تأتي الوزيرة في مثل هذا الوقت الذي يفترض انه هدوء سياسي فنحن في إجازة وتثير هذه القضية، وعليها ان تنظر الى الرأي الفني في هذا الموضوع خاصة ان المناهج اشرف عليها علماء أفاضل مثل الشيخ عجيل النشمي حيث اشرف على بعض هذه المناهج التي يدعي الشيعة ونوابهم ان فيها مساسا بهم، وعلاوة على ذلك فإن المناهج الدراسية لم تذكر اسم الشيعة وانما ذكرت قضية متعلقة بعبادة القبور والتوسل بالقبور وهي قضية لا تتعلق بالشيعة فهناك من أهل السنة من يفعل هذا الأمر، والمتصوفة يفعلون ذلك ايضا، اذن فالقضية ليست مرتبطة بالشيعة او السنة وانما هي مرتبطة بطريقة خاطئة أنكرها ربنا تبارك وتعالى وأنكرها نبينا ﷺ، ومستقرة عند أهل السنة وعند أهل هذا المجتمع ـ ولله الحمد ـ فإن المجتمع الإسلامي لا يقبل بأن تكون هناك واسطة بينه وبين ربه وخالقه في العبادة.

ولذلك فنحن نستغرب حقيقة ان تأتي الوزيرة الحمود في مثل هذا الوقت وتطرح هذا الطرح الذي يثير النعرات الطائفية ويجعل هناك تأزيما ويدق اسفين الفتنة بين طوائف المجتمع.

هل هناك من سقف معين بالمساءلة السياسية أو مطالبات بعودة الوزيرة عن تلك التصريحات؟

اعتقد ان الوزيرة كانت متعاونة وفي أمور كثيرة ـ وسبق ان لمسنا ذلك في اكثر من موضع وأجرينا أكثر من اتصال مع الوزيرة وأكثر من نائب حاول الاتصال بها وانا شخصيا اتصلت بأكثر من نائب خاصة أعضاء اللجنة التعليمية ومع ذلك لم ترد على اتصالاتنا ولذلك فنحن بصدد ان نرى رأي الوزيرة وان تصدر بيانا تؤكد ان هذه التصريحات ليس من شانها تغيير وتبديل المناهج الدراسية وانها صدرت بشكل غير مقصود او أنها تبين للنواب وللشارع أنها متحملة لهذا الأمر وانها مستعدة للمواجهة السياسية القادمة في دور الانعقاد المقبل.

فهناك اكثر من نائب صرح بانه اما ترفع هذه المناهج دون مساس إلا من خلال اللجان المختصة ـ ونحن لا نمانع ان كانت هناك بالفعل لجان مختصة قدمت لها بعض التوصيات ـ لكن ان تأتي الوزيرة كما أتى من سبقها وتريد فقط تعديل المناهج لإرضاء طائفة أو شريحة من المجتمع فلن يبقى في الكويت منهج تعليمي، فحتى نحن أهل السنة لدينا اختلافات، وبين طوائف وتيارات المجتمع هناك اختلافات كثيرة «فكل واحد مو عاجبه شيء يأتي ويقول: هذه الجزئية مو عاجبتني شيلوها».

نحن لا نقبل المساس بمناهج التوحيد والعقيدة التي فطر عليها المجتمع والتي أمرنا ربنا بها ونبينا محمد ﷺ، واعتقد انه ليس هناك سقف يمنعنا من استخدام أي وسيلة من الوسائل الدستورية، لكننا، كما عهدنا المجتمع الكويتي، متريثون ونستخدم الأدوات بقدرها ولذلك نعتقد ان مثل هذه الأمور ستحل دون اللجوء حتى الى أي مساءلة سياسية.

موالاة الحق

أسال عن موقف التجمع السلفي تحديدا، فكثير من المتابعين للوضع السياسي في البلاد يصفون مواقف التجمع الأخيرة بأنها حكومية 100٪ بم تردون على ذلك؟

التجمع السلفي لم يكن لديه خط موال للحكومة وإنما خطنا هو موالاة الحق، فإذا كان في معارضة الحكومة سنقف مع هذا الخط وإذا كان الحق مع مواقف الحكومة سنقف معها وسنلتزم بالحيادية وتغليب المصلحة العامة، ولذلك في قضية تعديل المناهج مثلا فنحن سبق أن صرحنا وعبرنا عن رأينا، حيث لن نتردد في دعم أو تقديم أي استجواب لوزيرة التربية إذا استمرت في موقفها.

البعض ينظر للتجمع السلفي على انه أصبح ملكيا أكثر من الملك، وهو ما كان سببا في خسارة التجمع الكبيرة في الانتخابات الأخيرة والتي وصفها البعض بأنها مدوية، كيف تنظرون لذلك؟

لا اعتقد أننا ملكيين أكثر من الملك، فنحن حكماء، وحاولنا في المجلس الماضي ان نهدئ الأمور قدر الإمكان لأننا نعرف ان حل مجلس الأمة لن يكون في مصلحة الإسلاميين، ولذلك حينما تم حل المجلس صدقت توقعاتنا ورؤانا وخسر الإسلاميون كثيرا من المواقع من مختلف الاتجاهات وليس التجمع السلفي فقط، فالمعلوم ان مراكز الإسلاميين قاطبة تراجعت وليس مراكز التجمع السلفي فقط، بل ان بعض التجمعات السياسية الإسلامية خسرت اكثر من خسارة التجمع السلفي.

ولذلك نحن كنا نحذر من ذلك، وليس فقط ما حدث في الانتخابات وانما ما تبع الانتخابات حيث خسرنا اللجنة التعليمية ولجنة الظواهر السلبية وخسرنا بعض اللجان الأخرى، وهناك أمور لم تكن تذكر بالماضي اصبحت الان تذكر ـ وباريحية معينة ـ فأنا اعتقد ان ما كنا نحذر منه اصبحنا الآن نعايشه، وللأسف لم يستمع إخواننا الذين كانوا يتنافسون في تقديم الاستجوابات الى هذه التحذيرات التي كنا نطلقها.

الآن اصبحت واقعا نعايشه، ولكن ـ على كل حال ـ لن نكون في صف الحكومة اذا أخطأت وهو أمر أكيد بالطبع.

هل تقصدون «حدس» تحديدا بانها السبب وراء انتكاسة الاسلاميين في الانتخابات الاخيرة بسبب استجوابها لرئيس الوزراء؟

انا لا اقصد «حدس» وحدها وانما هي كانت جزءا ممن دفع باستجواب رئيس الوزراء، والحقيقة كانت هذه هي نتائجها، فنحن في التجمع السلفي وحدس جميعنا نلنا ما نلنا في الانتخابات الماضية، وعلى الاخوة ان يعلموا ان أي تأزيم قادم لن يخدمنا، ولذلك لم نكن نتمنى ان يأتي استجواب وزير الداخلية على خلفية وركائز شخصانية تفرزنا أكثر أمام الشارع، فمثل هذا الاستجواب ينظر له المواطن وكأن من يقف في صف الوزير يريد نصرته ومن لا يقف مع الوزير يريد نصرة الشخصانية.

ولكن البعض حمل التجمع السلفي تحديدا مسؤولية خسارة الإسلاميين

البقية ص7

النائب د.علي العمير متحدثا للزميل أسامة أبوالسعود

العميري والكندري وقعا ضحية أخطاء الغير

سألنا د.العمير: كيف تنظرون لسقوط عبداللطيف العميري، وهل كان ذلك بسبب الحملة التي شنت على خالد السلطان والتجمع السلفي اثناء الانتخابات ولهذا خسر ربما الطرف الأضعف نسبيا في التحالف، فرد بقوله: لا، نحن في الدائرة الثانية حققنا نجاحا في انتخابات 2008 والسبب في ذلك اكثر، لأننا اكثر تجمع استطاع ان يوصل نوابا الى المجلس السابق حيث وصل 4 نواب من التجمع السلفي ـ في 2008 ـ إضافة الى من هم قريبون من التجمع مثل اخينا محمد المطير ووليد الطبطبائي ومحمد هايف المطيري الذي تم دعمه ببعض الاخوة، فكان هناك 8 نواب يمثلون التجمع.

فهذا اعطى انطباعا بان التجمع يجب ان يقاوم بطريقة او بأخرى، اما في انتخابات 2009، وكان المجلس كله مجلس تأزيم وغير ذلك، وايضا دخول الاخ العميري الانتخابات بوجود خالد السلطان وتركز الاصوات على بعض النواب وازدراء الناس للاتجاه الاسلامي جعلها تزدري كل ما هو اسلامي حتى ولو كانت مواقفه صحيحة.

فالعميري لا يختلف عن اخينا محمد الكندري الذي كان ضحية لأخطاء الغير وتكبد وتحمل النتيجة، ولله الحمد فان الناس تعاطفت مع الاخ خالد السلطان إضافة الى عمقه العائلي في الدائرة وايضا كونه أمين عام التجمع السلفي استطاع ان ينفذ من تلك الخلافات التي وقعت.

قناة «المعالي»

خلال اللقاء، سألت د.العمير عن احدى الفضائيات الجديدة على الانترنت وما اذا كانت قناة رسمية للتجمع السلفي وناطقة باسمه، فرد قائلا «نعم هناك قناة المعالي وقناة فضائية بدأت البث وحينما التقينا الاخوة القائمين عليها، وجدنا فعلا ان النهج والطريقة وحتى المادة التي تطرحها هي مادة تتوافق مع منهج اهل السنة والجماعة وهي متوافقة ايضا مع قيمنا كتجمع اسلامي سلفي».

السلطان وأموال التجمع

حينما بادرت النائب د.علي العمير بالقول ان البعض يردد ان النائب خالد السلطان هو من انفق على حملة التجمع السلفي الانتخابية بما فيها حملة د.علي العمير، بادرني هو بضحكة طويلة وتابع «خالد السلطان رجل سخي وافعاله كثيره في دعم الاخوة الناشطين سياسيا واعلاميا، وهناك ايضا الكثير من اقطاب التجمع الاسلامي السلفي الذين يدعمون هذه الاعمال وهم كثر ولله الحمد وان كانوا ليسوا بالوفرة المادية نفسها التي لدى خالد السلطان، لكنهم من حيث النفس المعطاءة معطاءين، لذلك فأول مرة اسمع ان خالد السلطان انفق على حملاتنا الانتخابية، فقد كانت ـ ولله الحمد ـ جهدا مشتركا شخصيا وعائليا».

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

مشروع تبسيط الإجراءات والميكنة المتكاملة لخدمات قطاع العمل

إعلان لأصحاب العمل

بمناسبة استكمال التشغيل الفعلي لمشروع ميكنة خدمات قطاع العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتنفيذاً لما تضمنه القانون رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٠.

يسر وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل دعوة السادة أصحاب العمل للمبادرة باستكمال ومراجعة بيانات ملفات أصحاب العمل والعمال بالمقر المخصص لمشروع ميكنة خدمات قطاع العمل الكائن بمنطقة الجابرية قطعة (١) بجوار فرع بنك الخليج وذلك لسرعة تحديث بيانات ملفاتهم اعتباراً من يوم الأحد الموافق ٢٠٠٩/٨/٩ وذلك في المواعيد التالية:

- دوام صباحي ٨ صباحاً - ١ ظهراً.
- دوام مسائي ٤ عصراً - ٨ مساءً.

وتأمل الوزارة من السادة أصحاب العمل الحرص على الحضور وتحديث بياناتهم حتى لا يؤثر ذلك على انجاز معاملاتهم، ودعم تطبيق هذا المشروع الوطني الذي يتطلب عملاً شاملاً وجهداً جماعياً متكاملاً للمساهمة في منظومة الحكومة الالكترونية لدولة الكويت.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاستفسار من خلال الاتصال على:

- نظام الرد الفوري على الرقم ١٨٨٧٧٢٢
- موقع الوزارة على الانترنت www.mosal.gov.kw

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

جمعية ضاحية صباح الناصر التعاونية

تعلن عن

دورة الشهداء الثالثة

ستقام بإذن الله تعالى دورة الشهداء الثالثة لكرة القدم الرمضانية على ملاعب نادي النصر الرياضي وسيبدأ التسجيل اعتباراً من اليوم الأحد الموافق 2009/8/9م بإدارة الجمعية ولمدة 10 أيام.

للاستفسار: 24887923/4 - داخلي 12

الراعي الرسمي للدورة

شركة هاتف 2000

مجلس الإدارة